الطريق إلى تحقيق انطلاقة فى الصادرات الصناعية

الإمكانيات .. والتحديات

زيادة الصادرات الصناعية هدف رئيسى تسعى الدولة لتحقيقه وقد اعد الدكتور نادر رياض دراسة مهمة حول وسائل زيادة الصادرات الصناعية قدمها الى المؤتمر الاقتصادى للحزب الوطنى يقول فيها:يعيش العالم الآن حركة تحول رئيسية بدأت ولازالت مستمرة فى تعاظمها لتشمل مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية تواكبها ثورة تكنولوجية طاغية تفوق كل التصورات.

ومن الواضح أن التحولات الكبرى الدائرة على الساحة الدولية قد انتجت توزيعا جديدا للقوى يعتمد فى أساسياته على الإيجابيات الاقتصادية فى ظل الإنتاج العالمى وتعظيم لدور الفرد وحجمه وحقه فى الاختيار الحر كحق أصيل لا يمكن التنازل عنه.

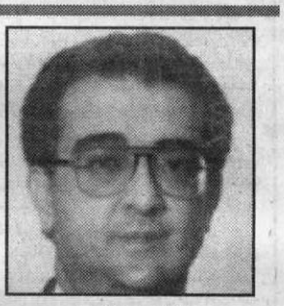

نادر رياض

وقد بدأت فعلا رياح التغيير تهب علينا ببوادر وتطبيقات تلك المتغيرات من تحرير للتجارة الدولية وإزالة جميع العوائق أمام انتقال السلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا عبر الدول فى ظل وجود لحركة نشيطة لتعميق الاندماج والتكامل التجارى والاقتصادى، والأمر ليس بخاف أن منافسة قضية حجم الصناعة المصرية على الخريطة الدولية وما يواكبها من تحديات ستضطر صناعتنا الوطنية حتما من مواجهتها. ولاشك من أن مقياس النجاح الذى ستحرزه الصناعة الوطنية فى هذا الاختبار الدولى يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرتنا على المنافسة و قبول التغيير بل قدرتنا الفعلية على الإتيان بالتغيير ذاته فنحن لا نملك أن ننعزل عن العالم، كما لا نملك نتائج عدم الاعتراف بنا على الخريطة الدولية.

ويمكن إيجاز مقومات وركائز النهضة الصناعية المرتقبة وصولا لتواجد أكبر للصادرات المصريةعالميا فى العناصر التالية:

● تكلفة الأعباء التمويلية: جانب من تكلفة الصناعة المصرية يتأثر سلبا بالارتفاع المحلى النسبى فى فوائد القروض البنكية حيث يجب أن تخصص أسعار فائدة مخفضة لتمويل المشروعات الصناعية وأغراضها يخصص جزء منها لتمويل التملك العقارى والصناعى وتمويل انتقال تلك الملكية الصناعية من خلال الجهاز المصرفى وكذلك قبول مبدأ التمويل المصرفى لشراء التكنولوجيا.

● ارتفاع أسعار الطاقة: لابد من مراجعة أسعار الطاقة سواء كانت كهربائية أو تتمثل فى منتجات بترولية بما يمكن الصناعة المصرية من الحصول على طاقة منخفضة التكاليف.

● الضرائب: حتى لا تواجه بظاهرة آخذة فى التكوين من اضطرار جانب من رجال الصناعة إلى الإحجام عن المضى فى الطريق الصناعى والارتداد للعمل التجارى، مما يحول جانب من النشاط الصناعى باحتمالاته التصديرية إلى نشاط استيرادى استهلاكى لابد من توفير تيسيرات ضريبية تمثل ميزة نسبية، ومنها:

جواز ترحيل الخسائر المحققة خلال سنوات الإعفاء الضريبى إلى سنوات الخضوع للضريبة، وضرورة اعتبار فترة توقف المشروع لظروف قهرية امتدادا لفترة الإعفاء الضريبى، وإعفاء شركات الاستثمار من ضريبة الدمغة النسبية، وإعفاء الأرباح المحققة فى حالة إعادة توظيفها فى استثمارات أو توسعات جديدة.

● الرسوم الجمركية:يجب الاستمرار فى العمل فى الاتجاه الذى تبنته الدولة من إزالة التشوهات والتناقضات بالبنود الجمركية المتصلة بالخامات ومستلزمات الإنتاج الصناعى.

● قوانين العمل: نأمل فى قانون العمل الذى تتم مراجعته الآن أن يراعى أن الانضباط الصناعى لا يمكن أن يتحقق دون توزيع عادل للمسئوليات، إذ أن التحديات الملقاة على عاتق صاحب العمل يجب أن تنتقل بالتبعية للعامل أيضا.

● نقل التكنولوجيا وتكلفتها: لاشك أننا لازلنا نعانى من فجوة كبيرة فى المصممين والمبدعين الصناعيين الذين يتركز جهدهم فى تطوير السلع والمنتجات الصناعية ارتقاء بالإبداع الصناعى الرامى إلى رفع نصيبها التسويقى على المستوى المحلى والعالمى، هذا الأمر يضعنا فى مرحلة انتقالية لا مناص فيها من تبنى الحلول الجزئية والكاملة المعتمدة على نقل التكنولوجيا. إزاء ذلك يجب توسيع دور الدولة فى تمويل نقل التكنولوجيا دون إغفال الدور الحيوى لوزارة البحث العلمى والمؤسسات البحثية بالجامعات، والتى يمكنها أن تطور أدائها لتصبح معابر للتكنولوجيا الوافدة بعد إجراء التطوير اللازم لها لتناسب واقعنا فى كل مرحلة.

● الصناعات الصغيرة: رغم تبنى الدولة لكثير من الأنشطة الرامية لتعظيم دور الصناعات الصغيرة، إلا أن الأمر يحتاج لإعطاء الصناعات الصغيرة دورا أكبر لتمارس دورها فى التنمية البشرية وتحسين التوزيع فى الدخول وتطبيق مبادئ التنوير الفنى والمهنى المتوازنة فى أرجاء البلاد مما يؤهلها بعد ذلك لتصبح قاعدة للصناعات المغذية.

● ثورة المعلومات: لم يعد هناك بد لنا من اللحاق بثورة المعلومات الدائرة الآن فى أرجاء العالم بعد أن تخلفنا عن معايشة بدايتها. وهناك الكثير من الإيجابيات التى أمكن تحقيقها حاليا، إلا أن الأمر يحتاج لما هو أكثر من ذلك حتى نستطيع أن نسايرها بدرجة أفضل من المواكبة والندية.

ولكى يتم تحقيق تعظيم دائم ومستمر للصادرات المصرية فى الأسواق الخارجية، فإنه لابد من البدء الفورى باتخاذ الخطوات التالية:

● اعتماد مجموعة من المواصفات القياسية المصرية، يتبنى اتحاد الصناعات المصرية لفكرة الاعتراف بها لدى مجموعة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. ويقترح البدء بمجموعة السلع والمواصفات القياسية المصرية التالية: السيراميك (٢٧٠، ٢٧١/ ١٩٨٨، ٢٩٣/ ١٩٩٠)، منتجات الألومنيوم وسبائكه (١٧٥١، ١٧٥٢/ ١٩٨٩)، أجهزة التكييف والتبريد والسخانات والغسالات (٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠/ ١٩٩٢، ١٤٩٨/ ١٩٨٥، ٣٧٨/ ١٩٨٥).

● إنشاء تمثيل دائم للصناعات المصرية فى بعض العواصم الأمريكية والأوروبية والافريقية كفكرة يتبناها اتحاد الصناعات المصرية وبتمويل تشارك فيه الدولة، وهذا التمثيل يساعد فى توفير البيانات والمعلومات الفنية والسعرية وجميع متطلبات واتجاهات السوق، وإقامة معارض.

● إنشاء لجنة دائمة باتحاد الصناعات وللمعارض الدولية تختص بالتعريف بالمعارض وتقديم الخبرة والمعونة الفنية التى تسهل للاعضاء - خصوصا مايتعلق بالصناعات الصغيرة - للاشتراك فى هذه المعارض بصورة لائقة.

● لاشك أن اقتحام أسواق ذات طبيعة تنافسية شديدة مثل السوق الأوروبية والأمريكية، قد يتطلب فى الفترة الأولى إنشاء كيانات محلية داخل تلك الأسواق تتبع الصناعات المصرية المختلفة، يتم عن طريقها توفير السلع بالكميات والنوعيات المناسبة لتلك الأسواق، بحيث يمكن التوريد الفورى لها لصغار التجار والموزعين والتعامل معهم بأنظمة السداد المتعامل بها فى تلك الأسواق والتى تبلغ أربعة أسابيع، مما يوفر ديناميكية فعلية للنشاط التوزيعى، جديرا وأن مثل هؤلاء الموزعين لا يتعاملون فى الأنشطة الاستيرادية، ولا يملكون الأدوات اللازمة لتمويلها.

وقد ثبت نجاح مثل هذا الاتجاه فى بعض السلع المصرية التى حققت أرقاما تحظى بالاحترام، منها السيراميك والسجاد والموكيت وغيرها.. إلا أنه يجب ألا يغيب عنا أن هذا الحل رغم جدواه الملموسة، إلا أن له تكلفته المرتفعة التى تصل فى المتوسط إلى عدة ملايين من الدولارات توظيف فى توفير المخزون المركزى وادارته بتلك الدول.

هذا الأمر يدعونا لبحث الإمكانيات العملية لتمويل مثل هذا النشاط، بمساهمة من الدولة وإن كانت فى صورة علاوة تصدير فى حدود من ١٠٪ إلى ١٥٪ تمنح عن الصادرات المحققة فعليا فى أنشطة معينة، على أن تكون تلك القوائم المحددة للسلع ومدة العمل بها متحركة فى نوعياتها وقيمتها وفترة العمل بها تبعا لحاجة النشاط التصديرى لها بحيث يمكن إنهاء العمل بها عندما يبلغ النشاط مرحلة الاعتماد على الذات.

ارجو بذلك ان اكون قد وفقت فى تقديم تصور متكامل يصلح ان يطرح للمناقشة والتداول والدراسة مع مختلف الكيانات الاقتصادية والصناعية والفكرية والمالية من اجل ضرورة باتت ملحة الا وهى تحقيق الانطلاقة للصناعة المصرية فى مجال التصدير.

■ **الدكتور نادر رياض**
عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات
ورئيس مجلس إدارة شركة «بافاريا مصر»

جريدة الاهرام ١٩٩٦/١/٢١